مؤسسة المستقلين الدولية

تقرير

الأكراد في تركيا: قوة سياسية تحت الضغط
"من الإضطهاد إلى التأثير السياسى"

Independent Organization International

المحتويات

مقدمة.	٢
الأكراد في إقليم الشرق الأوسط (لمحة تاريخية)	٥
إنتهاكات حقوق الإنسان التي يواجهها الأكراد في تركيا.	٨
علاقة الأكراد بالنظام الحاكم في تركيا والرئيس أردوغان.	١٠
العلاقات الخارجية الدولية للأكراد.	١٢
الأكراد وتفاعلات القوى في تركيا.	١٢
الإتجاه التصويتي لمناطق الأكراد في الإنتخابات التركية.	١٣
أسباب صعود الوزن النسبي للأقليات التركية في العملية الإنتخابية.	١٥
موقف الأكراد من فوز الرئيس أردوغان	١٧
أوجه التغيير بين إنتخابات ٢٠١٨، و إنتخابات ٢٠٢٣.	١٩
تأثير الأقلية الكردية على الإنتخابات التركية في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية.	٢٥
النظام السياسي السائد في تركيا وآلية إحتساب الأصوات في الإنتخابات.	٢٧
الإنتخابات التركية ٢٠٢٣.	٢٩
المصادر والمراجع.	٣١

مقدمة

الأكراد هم واحدة من الجماعات الإثنية الرئيسية في تركيا، تحتل المرتبة الثانية فيها بعد القومية التركية[١]، ويتركزون في الأقسام الوسطى والشرقية والجنوبية الشرقية من الأناضول، ويشكلون أكثرية السكان في كل من المحافظات التالية: "وان" و"حكاري" و"ديار بكر" و"ماردين".

يواجه الأكراد في تركيا تحديات جسيمة تتعلق بإنتهاكات حقوق الإنسان، تؤثر على حياتهم وحقوقهم الأساسية، وتتضمن إعتقالات تعسفية، وتعذيب ومعاملة قاسية ومهينة وغير إنسانية وقمع سياسي وقمع لحرية التعبير والتجمع، ويتعرض السجناء الكرد للتعذيب والإيذاء الجسدي والنفسي، بما في ذلك التعذيب الجنسي والتعذيب بالكهرباء، كما يواجه الأكراد أيضًا تمييزًا عرقيًا في العديد من المجالات، بما في ذلك التوظيف والتعليم والوصول إلى الخدمات العامة، وتواجه المناطق الكردية صعوبات في التنمية الاقتصادية والبنية التحتية، مما يؤدي إلى حالات فقر وإقتصاد ضعيف في تلك المناطق.

إن هذه الانتهاكات والتجاوزات ضد الأكراد في تركيا تشكل إنتهاكًا صارخًا لحقوق الإنسان وتعتبر موضوعًا يستدعي الإهتمام والتصدي من قبل المجتمع الدولي، كما يجب على الحكومة التركية أن تتخذ إجراءات فعالة لحماية حقوق الأكراد وتعزيز المساواة والعدالة في البلاد.

هناك تأثير واضح للأقليات في الإنتخابات التركية على مر العصور ويأتي التأثير الأكبر فيها للأكراد، ومن الملفت للإنتباه أن هناك صعوداً نسبياً للأقليات التركية في العملية الإنتخابية، فيمتلك الأكراد خزان إنتخابي واسع، حيث تشكل الكتلة الكردية نحو (٢٠%) من سكان تركيا[٢]، وتمتلك ما يقرب من ستة ملايين صوت إنتخابي بنسبة (١٨%) من إجمالي أصوات الناخبين في تركيا، كما كان هناك تأثير للأكراد في الحكم وصنع القرار في تركيا، وظهر ذلك جلياً في تململ حزب العدالة والتنمية والرئيس أردوغان بعد إصدار حزب الشعوب الديمقراطي بياناً يدعو فيه أنصاره إلى التصويت لمصلحة مرشح المعارضة كمال كليجدار أوغلو، وتحظى الأقليات التركية في وقتنا الحالي بموقع متقدم على الساحة التركية، وظهر ذلك في تعاطف الداخل التركي مع مظلومية الأكراد وإعتقال صلاح الدين دميرطاش منذ عام ٢٠١٦ بتهم مزيفة، ومن ثم تحول حزب الشعوب الديمقراطي خلال فترة بسيطة إلى ثالث حزب سياسي في تركيا من حيث قوة التمثيل، كما تمكن أيضاً من كسب أصوات داعمة له خارج نطاق الأقلية الكردية وكذلك خارج إطاره المكاني جنوب شرق تركيا، كما أن هناك إنفتاح لبعض الأقليات على الدول الغربية وبخاصة ألمانيا التي توجد بها أكبر جالية تركية، ويشكل هذا الإنفتاح نقطة رئيسية في دعم التوجهات الخارجية لتركيا حيال أوروبا خلال المرحلة المقبلة، كما أبرزت الإنتخابات التركية الأخيرة التى تمت تأثير التغير الديموغرافي الذي شهدته الأقليات في تركيا في السنوات العشر الأخيرة الأمر الذي أثر بشكل واضح في الإنتخابات سواء في الأصوات أو شكل ونوع الدعاية للقوى المتنافسة، والخطاب الإعلامي للمرشحين ومثال ذلك إرتفاع نسبة من يحق لهم التصويت من الأقليتين الكردية والعلوية خلال الإنتخابات.

الجدي بالذكر أيضاً أنه عام ٢٠١٥ وفي شهر يونيو تمكن حزب الشعوب الديمقراطي، بقيادة صلاح ديمرطاش من تحقيق المفاجأة وقلب موازين القوى داخل البرلمان التركي الجديد، وأصبح للأكراد قوة حزبية ممثلة بـ(٧٩ عضو)، على حساب حزب العدالة والتنمية،

[١] - عقيل سعيد محفوض، جدليات المجتمع والدولة في تركيا: المؤسسة العسكرية والسياسة العامة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتجية، أبو ظبي، ٢٠٠٨م، ص٧٨.

[٢] - محمد نور الدين، تركيا الجمهورية الحائرة: مقاربات في الدين والسياسة والعلاقات الخارجية، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، ١٩٩٨م، ٧١.

مما أجهض محاولة تغيير النظام السياسي في تركيا إلى نظام رئاسي، لم يقبل أردوغان أن تتحطم أحلامه على الصخرة الكردية، فقامر بتفجير الوضع شبه المستقر بين الأكراد والدولة، متورطاً في ملاحقة القيادات الكردية في الداخل، وقصف مواقع حزب العمال الكردستاني في الخارج. وبتأثير من الأزمة الكردية، اندفع بإضافة أزمة جديدة لتركيا، عبر إسقاط الطائرة الروسية، ثم إرسال قوات تركية إلى شمال الموصل.

كما أنه عام ٢٠١٩ نجحت المعارضة في تركيا، في حشد قواها ضد حكومة أردوغان، وأحدث حزب الشعوب الديمقراطي الموالي للأكراد الفارق في الإنتخابات الكبرى التي جرت في تركيا عام ٢٠١٩، وساهم في الهزيمة الإنتخابية الأولى للرئيس التركي رجب طيب أردوغان وحزبه الحاكم، حزب العدالة والتنمية، وتعتبر الإعتقالات المتعلقة بإحتجاجات كوباني هي ذريعة أخرى بالنسبة للحكومة التركية للتخلص من المعارضين المزعجين.

تصاعد القلق من جانب الأكراد بعد فوز الرئيس أردوغان في الإنتخابات الرئاسية التركية ٢٠٢٣ في كل من تركيا وسوريا، حيث أننا نجد أن الأكراد في تركيا قد قاموا بالتصويت لصالح تحالف الأمة المعارض في الإنتخابات الرئاسية والبرلمانية الأخيرة، إلا أن فوز حزب العدالة والتنمية الحاكم قد أثار قلقهم بشأن العديد من القضايا والتي من أهمها، مصير حزب الشعوب الديمقراطي المحسوب على الأكراد والمرفوعة ضده دعوى قضائية لحظره، وكذلك مصير حزب العمال الكردستاني وعبد الله أوجلان الذي يسعى الأكراد لإطلاق سراحه هو وبقية السجناء الأكراد، وإستمرار الإعتقالات في صفوف الناشطين والسياسيين الأكراد، فضلاً عن إستمرار العمليات الأمنية والعسكرية ضد حزب العمال الكردستاني في جنوب تركيا، كذلك توجس الأكراد في سوريا من عمليات عسكرية تركية جديدة في مناطق نفوذ قوات سوريا الديمقراطية.

تظل الأقليات في تركيا وإتجاهات تصويتها، من أهم الملفات في الإنتخابات التي أجريت في تركيا الحالية والسابقة؛ حيث تحرص القوى المتنافسة في العملية الإنتخابية بصفة عامة على جذب أصوات الأقليات الدينية والمذهبية والعرقية والقومية التي يموج بها المجتمع التركي، ومنها العلويون واليهود واليونانيون والأرمن والسريان والكلدان والأكراد والعرب وغيرهم، وتسعى القوى المتنافسة دائماً إلى تقديم أوراق إعتمادها إلى الأقليات في تركيا، وبيان الملامح العامة لسياستها إزاءها. ويعود ذلك إلى الأهمية الأستراتيجية الفائقة للكتلة التصويتية للأقليات، وخاصةً الكردية والعلوية اللتين تمتلكان خزاناً تصويتياً يتراوح بين (١٧%) و(٢٠%) معاً، وبشكلان كتلة حاسمة في الإنتخابات التركية.

أدى القمع التركي للأكراد منذ عهد أتاتورك إلى تشويه الصورة الذهنية للحكومات التركية المتعاقبة، فضلاً عن تراجع تركيا في سجلات حقوق الإنسان بالنظر الى مقتل ما يقرب من (٤٠) ألف كردي واعتقال الآلاف، وفي الصدارة عبد الله أوجلان زعيم منظمة حزب العمال الكردستاني التي تخوض الكفاح المسلح ضد الدولة التركية.

وعلى الرغم من سلسلة من الإجراءات الإصلاحية لمحاولة تهدئة إحتقان الأقليات إضافة إلى وعود انتخابية بتسوية أوضاع الأقليات، وفتح الطريق السياسي أمام مشاركتها في هياكل الدولة ومؤسساتها المجتمعية، إلا أن هذه الإجراءات لم تفلح في تهدئة توترهم المكتوم.

فقد رفض الأكراد هذه الإصلاحات التي لم تول أهمية لمطالبهم الرئيسية وفي مقدمتها الحق في التعلم والتدريس باللغة الكردية، كما عارضتها الأقلية العلوية لعدم تخصيص أماكن للعبادة أو توفير دعم مالي لهم من مؤسسة الشئون الدينية التي تولي إهتماماً ببناء المساجد سواء في تركيا أو خارجها.

يكتسب حضور الأقليات في الإنتخابات التركية مزيداً من الإهتمام والزخم، من جانب التحالفات الإنتخابية المشاركة في الإقتراع، ولايعد ذلك ظاهرة جديدة في الإنتخابات،فدائماً ما كان الإهتمام بالكتلة التصويتية للأقليات حاضراً على أجندة المرشحين .

الأكراد في إقليم الشرق الأوسط (لمحة تاريخة)

يعد الأكراد أحد السكان الأصليين لسهول بلاد ما بين النهرين، والمرتفعات بجنوب شرق تركيا وشمال شرق سوريا، وشمال العراق، وشمال غرب إيران، وجنوب غرب أرمينيا. يشتركون في العرق والثقافة واللغة، لكن ينتموا إلى مذاهب وأديان مختلفة. ويشكلون حوالي (٢٠%) من سكان العراق وتركيا، و(١٠ %) من إيران وسوريا، ويقدر عددهم في تركيا بنحو (١٦) مليونًا، و(٧) ملايين في العراق، و(٨) ملايين في إيران و(٢) مليون في سوريا.

تركيا

يتركز الأكراد في تركيا في المناطق الجنوبية الشرقية منها (أديامان، أغرى، باتمان، بينجول، بدليس، ديار بكر، هكاري، ماردين، موش، سيرت، شرناق، شانلي أورفا، تونجلي وفان). ويوجد البعض منهم في (إيلازيغ، أرضروم، غازي عنتاب، كهرمان مرعش، ملاتيا). كما أن هناك عددًا من الأكراد وسط الأناضول في (سيفاس، قيصري، قونية، قرشهير، أنقرة). وبعد عمليات تهجير قسري لـ٤ ملايين كردي في أواخر الثمانينيات والتسعينيات، يعيش عدد كبير منهم في غرب تركيا (إسطنبول، إزمير، مرسين، أضنة، بورصة، كوجالي) [٣].

وفيما يتعلق بالأحزاب التركية الكردية، هناك **حزب الشعوب الديمقراطي** الذي يعد أكبر حزب كردي في تركيا ويهدف إلى تمثيل الأقليات العرقية والثقافية في البرلمان التركي، ويتبنى الحزب برنامجاً يدعو إلى حقوق الأكراد والمساواة والعدالة الإجتماعية، ويتمثل نجاح الحزب في جذب دعم واسع من قبل الأكراد والأقليات الأخرى في تركيا.

ويعتبر حزب العمال الكردستاني منظمة عسكرية وسياسية تأسست في عام ١٩٧٨، وهو حزب محظور في تركيا وتصنفه العديد من الدول كمنظمة إرهابية ويسعى الحزب إلى حقوق الأكراد وإقامة دولة كردية مستقلة[٤].

أسس عبد الله أوجلان "حزب العمال الكردستاني" في تركيا في ١٩٧٨ كقوة سياسية كردية، ودعا إلى إقامة دولة كردية مستقلة داخل تركيا مما أدى إلى صراع طويل قتل فيه أكثر من (٤٠) ألف شخص وتشريد الآلاف، ولم يتحقق حلم إقامة الدولة، وكانت معاهدة لوزان قد بينت حدود تركيا، ولم تنص على إقامة دولة كردية. وظل الأكراد أقلية وكانت أي محاولات للاستقلال تواجه بالقمع، لذلك انتقل البعض منهم إلى سوريا ولبنان منذ عام ١٩٧٩.

لحزب العمال الكردستاني التركي علاقات وطيدة مع الأكراد في سوريا، الذين شكلوا نحو ثلث قوات الحزب واتخذت من جبال قنديل في شمال العراق ملاذًا لها. يتبنى حزب العمال أيديولوجيا "البلدية التحررية" اعتناقًا لأفكار المنظر الأمريكي موراي بوكتشين (حيث يعيش الأفراد على نطاق أصغر، وينتجون طعامهم محليًا، ويستخدمون الطاقة المتجددة، ويديرون شئونهم الخاصة عبر اللامركزية) ويعد حزب الإتحاد الديمقراطي الكردي السوري الذي أنشأ في ٢٠٠٣ الفرع السوري لحزب العمال الكردستاني.

في السياق الانتخابي، يتم تشكيل تحالفات سياسية بين الأحزاب المختلفة. على سبيل المثال، قد يتعاون حزب الشعوب الديمقراطي مع بعض الأحزاب الأخرى في مجلس النواب لتشكيل أغلبية أو قوة معارضة قوية. ومع ذلك، فإن العلاقة بين الأحزاب الكردية وباقي الأحزاب في تركيا معقدة ومتنوعة وتتأثر بالأحداث السياسية والمصالح المختلفة.

[٣] - دكتور عقيل محفوظ، دراسة تركيا والأكراد: كيف تتعامل تركيا مع المسألة الكردية، مرجع سابق، ص٥٢.
[٤] - محمد نور الدين، الأقليات في تركيا في ظل حزب العدالة والتنمية، مرجع سابق، ص ٢٧٣،٢٧٤.

العراق.

يتواجد الأكراد بالعراق في محافظات (دهوك، أربيل، السليمانية، بغداد، كركوك، نينوى، ديالى).

منذ أواخر الخمسينيات قاد الحزب الديمقراطي الكردستاني المقاومة الكردية في العراق، وتأسس كحزب سياسي في ١٩٤٦ بقيادة مصطفى البارزاني، وكان للثورة الكردية العراقية تشعبات كبيرة في جميع أنحاء المنطقة بما أثر على السياسة الكردية، وأضعف الطابع المحافظ للقومية الكردية المتمثلة في قيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني برئاسة البارزاني، وأسفر عن ذلك إنشاء الإتحاد الوطني الكردستاني بقيادة جلال طالباني في دمشق عام ١٩٧٥، وهو ما قاد إلى صراع طوال السبعينيات بين الحزب الديمقراطي الكردستاني والإتحاد الوطني الكردستاني، زاد من تفتيت الحركة الكردية العراقية.

في منتصف التسعينيات بدأ حزب العمال الكردستاني في الإبتعاد عن فكرة دولة كردية مستقلة في الشرق الأوسط، ووضع إطار لمطالبه السياسية حول استيعاب الحقوق الكردية داخل هذه الدول، وخلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين تم تطوير فكرة الحكم الذاتي الديمقراطي كإطار عمل إداري لاستيعاب الحقوق الكردية داخل حدود الدولة القائمة من خلال اللا مركزية وتطوير الحكومات الذاتية الكردية، وبدأ توطيد الحكم الذاتي الكردي في العراق في ٢٠٠٥.

إيران

يتركز الأكراد في إيران بالركن الشمالي الغربي في محافظات (كردستان، إيلام، كرمانشاه، أذربيجان الغربية على طول الحدود بين إيران والعراق وتركيا)، وتوجد مجموعة في شمال شرق إيران في منطقة خراسان التاريخية.

بالنسبة لإيران، كانت الحركة الكردية نشطة للغاية، وبعد إزاحة نظام الشاه حشد الأكراد حول مطلب الحكم الذاتي الإقليمي، ثم تعرضوا لتهديد من النظام الذي سيطر على الحكم بعد الثورة الإيرانية، لذلك استمرت المقاومة الكردية ضد النظام هناك. وطوال القرن العشرين كانت جبال زاجروس عند تقاطع العراق وإيران وتركيا ملاذًا للحركات الكردية تشن هجمات ضد هذه الدول، وكانت "منظمة خبات" القومية الكردية في إيران ترفع شعار الحكم الذاتي لأكراد إيران، وحق تقرير المصير، واستخدام اللغة الكردية كلغة رسمية في مناطق وجودهم وعدم استخدام الدين في التمييز في المعاملة بين الإيرانيين .

ومن الأحزاب الكردية هناك حزب "بيجاك أو الحياة الحرة" وله قوة عسكرية فاعلة منذ عام ٢٠٠٤، وهو متقارب فكريًا مع حزب العمال الكردستاني المعارض لتركيا. وينشط في مناطق حدودية عراقية مجاورة لإيران وتركيا، وتعد مناطق جبال وقرى جومان، وسيدكان، وسوران، وسيد صادق، وخليفان، وبالكايتي وقنديل وكويسنجق وحلبجة ورانيا العراقية ضمن إقليم كردستان شمالي أربيل وشرقي السليمانية، وعلى شريط حدودي طوله أكثر من ١١٠ كيلومترات بين إيران والعراق.

يشترك أكراد العراق وإيران بروابط إجتماعية، لتحدرهم من الأغلبية السورانية (نسبة لإمارة سوران) التي يختلف المؤرخين على فترة تشكيلها، لكنهم يتفقون على أن العثمانيين أنهوا وجودها في المرة الأولى في عام ١٥١٤، ثم ثانية بعد إحيائها مجددًا بين عامي ١٨١٦ و١٨٣٦، وكانت قائمة جغرافيًا في معظم مناطق كردستان العراق وبعض المناطق المجاورة في إيران وتركيا. في المقابل، يُعتبر أكراد تركيا وسوريا من "الكرمانجية" (التي تعني اللهجة الكردية الشمالية).

سوريا

يتركز الأكراد في سوريا في المناطق الشمالية الشرقية والغربية (منبج، كوباني، عفرين، القامشلي، وفي دمشق)، وقد تأسس الحزب السياسي الكردي الأول في ١٩٥٧، وبدأ الحديث عن إنشاء منطقة حكم ذاتي للأكراد في سوريا في ٢٠١٢، ودعم أكراد العراق آنذاك إخوانهم في سوريا وسعوا لإنجاح تجربتهم الإنتخابية عبر مراقبة الإنتخابات بوفد من برلمان إقليم كردستان العراق ضم ممثلين عن الكتل الرئيسية: الحزب الديمقراطي الكردستاني، والإتحاد الوطني الكردستاني، والتغيير، وحزب الشعوب الديمقراطي التركي.

وفيما يتعلق بالحضور العسكري للأكراد داخل سوريا، تتواجد قوات سوريا الديمقراطية وهو تحالف متعدد الأعراق والديانات يهيمن عليه الأكراد من وحدات حماية الشعب، واستطاعت في ديسمبر ٢٠١٧ تحرير مناطق الضفة الشرقية لنهر الفرات من داعش وذلك عبر دعم أمريكي، بالإضافة إلى عفرين شمال حلب ومساحات شاسعة مما يطلق عليه سوريا المفيدة الإقتصادية، والتي تضم آبار النفط والغاز، ومصادر المياه وثلاثة سدود، ليصبح ما يسيطر عليه الأكراد (٢٣%) أو نحو ربع مساحة سوريا.

تتمثل فكرة الدولة الكردية في "أن تقوم دولة كردية أو تمتد على جميع الأراضي المأهولة بالسكان الأكراد في الشرق الأوسط"، وتم طرحها من قبل "خويبون (Xoybun) "خلال عشرينيات وثلاثينيات القرن الماضي، وهي منظمة قومية كردية تأسست في لبنان عام ١٩٢٧ من قبل مفكرين قوميين أكراد، تم نفيهم من تركيا إلى سوريا ولبنان بعد إنشاء الجمهورية التركية .

إنتهاكات حقوق الإنسان التي يواجهها الأكراد في تركيا

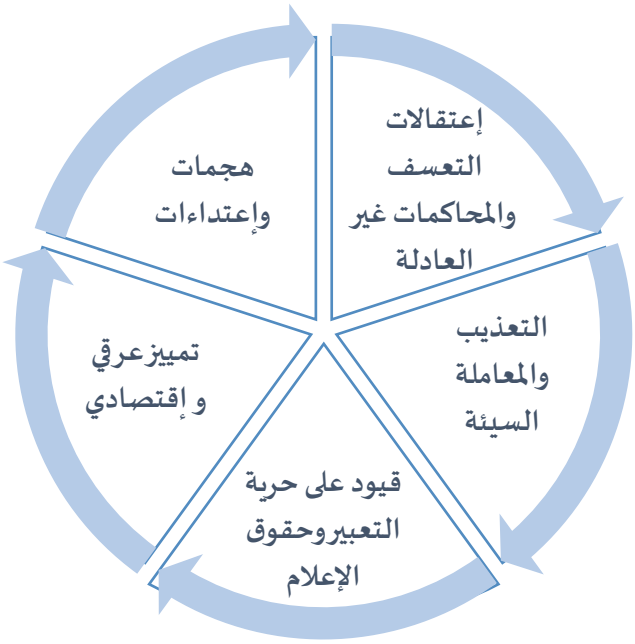

يواجه الأكراد على مر العصور في تركيا تحديات جسيمة فيما يتعلق بإنتهاكات حقوق الإنسان، تؤثر على حياتهم وحقوقهم الأساسية، وتتضمن إعتقالات تعسفية، وتعذيب ومعاملة قاسية ومهينة وغير إنسانية وقمع سياسي وقمع حرية التعبير والتجمع وتمييز عرقي.

ويعد قانون مكافحة الإرهاب هو أحد التحديات الرئيسية التي تواجه الأكراد في تركيا، والذي يستخدم لإعتقال العديد من السياسيين الكرد والنشطاء والصحفيين تحت ذريعة الإرهاب مما ينتهك حقوقهم الأساسية للحرية والعدالة، ويتعرض السجناء الكرد للتعذيب والإيذاء الجسدي والنفسي، بما في ذلك التعذيب الجنسي والتعذيب بالكهرباء.، كما يواجه الأكراد أيضًا تمييزًا عرقيًا في العديد من المجالات، بما في ذلك التوظيف والتعليم والوصول إلى الخدمات العامة، وتواجه المناطق الكردية صعوبات في التنمية الإقتصادية والبنية التحتية، مما يؤدي إلى حالات فقر وإقتصاد ضعيف في تلك المناطق[٥].

إن هذه الانتهاكات والتجاوزات ضد الأكراد في تركيا تشكل انتهاكًا صارخًا لحقوق الإنسان وتعتبر موضوعًا يستدعي الإهتمام والتصدي من قبل المجتمع الدولي، كما يجب على الحكومة التركية أن تتخذ إجراءات فعالة لحماية حقوق الأكراد وتعزيز المساواة والعدالة في البلاد.

[٥] - تقرير صادر عن مكتب حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة عن عمليات الدمار الشامل والإنتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان في جنوب شرق تركيا، مارس ٢٠١٧، على الرابط:
East_TurkeyReport_10March2017.pdf https://www.ohchr.org/sites/default/files/Documents/Countries/TR/OHCHR_South

وفيما يلي بعض القضايا الرئيسية التي وثقتها التقارير الدولية والمنظمات غير الحكومية:

- **إعتقالات التعسف والمحاكمات غير العادلة**

يتم اعتقال العديد من الأكراد تحت ذرائع متنوعة وبدون محاكمات عادلة. تواجه الأكراد اتهامات بالإرهاب والإنتماء إلى منظمات محظورة، وتم توثيق حالات إعتقال تعسفي للنشطاء السياسيين والصحفيين الكرد. قد يتم احتجاز المشتبه بهم لفترات طويلة دون إجراءات قانونية مناسبة.

- **التعذيب والمعاملة السيئة**

يتعرض الأكراد إلى العديد من حالات التعذيب والمعاملة السيئة والمهينة في مراكز الإحتجاز وتتضمن التعذيب الجسدي والنفسي والإحتجاز السري والإذلال والتجريح فضلاً عن الإنتهاكات الجنسية.

- **قيود على حرية التعبير وحقوق الإعلام**

تواجه وسائل الإعلام الكردية في تركيا قيودًا على حرية التعبير والإعلام فيما يتعلق بالقضايا الكردية، حيث تواجه وسائل الإعلام الكردية قيوداً وقمعاً وعوائق في تقديم التغطية الحرة والمستقلة للأخبار المتعلقة بالأكراد، وقد يتم حظر الصحف الكردية والمواقع الإليكترونية الكردية، فيما يتعرض الصحفيون والنشطاء الكرد للمضايقة والإعتقال.

- **تمييز عرقي و إقتصادي**

تتعرض المناطق الكردية في تركيا لتمييز عرقي في الوصول إلى الخدمات العامة والفرص الإقتصادية، ويواجهون صعوبات في التوظيف والتعليم والرعاية الصحية، كما يعاني العديد من الأكراد في المناطق الكردية من فقر وانعدام البنية التحتية والتنمية الإقتصادية.

- **هجمات وإعتداءات**

يتعرض الأكراد لهجمات واعتداءات من قبل الجماعات المسلحة والجماعات اليمينية المتطرفة، وقد تستهدف هذه الهجمات الأكراد العاديين والمدنيين والمؤسسات الكردية.

علاقة الأكراد بالنظام الحاكم في تركيا والرئيس أردوغان

فيما يتعلق بعلاقة الأكراد بالرئيس التركي "أردوغان"، نجد أنه في البداية كان يظهر بعض الملامح الإيجابية تجاه الأكراد ويعبر عن رغبته في حل القضية الكردية بطرق سلمية، بل وكان يتحدث عن حقوق الأكراد وضرورة تعزيز المساواة والعدالة الإجتماعية، وعلى ذلك وفي عام ٢٠١٣ تم إطلاق عملية السلام بين الحكومة التركية وحزب العمل الكردستاني، والتي استهدفت تحقيق وقف إطلاق النار ووضع حل سياسي للصراع.

ولكن عام ٢٠١٥ وبعد فشل عملية السلام تفاقمت العلاقة بين الرئيس التركي أردوغان وبين الأكراد، وتدهورت العلاقة بين الجانبين، حيث اندلعت موجة جديدة من الصراعات المسلحة بين الحكومة التركية وحزب العمال الكردستاني، كما قامت الحكومة بتصعيد الهجمات ضد المناطق الكردية ولإعتقال النشطاء الأكراد، مما تسبب في توجيه إنتقادات عنيفة للرئيس أردوغان وإثارت غضبة الأكراد، فضلاً عن ذلك، فقد تم إتهام أردوغان بالتحايل على الديمقراطية وتقويض حقوق الأقليات العرقية والثقافية، وتوجيه اتهامات له بقمع الحريات العامة والحقوق الإنسانية للأكراد، بما في ذلك قمع حرية التعبير وإحتجاز النشطاء السياسيين الكرد.

إن علاقة الأكراد بالرئيس أردوغان معقدة ومتناقضة، تتأثر بالأحداث السياسية والتوترات القائمة، وتتباين بين التأييد والإحتجاج والإنقسامات، فهي موضوع يثير الجدل والإنقسامات في تركيا. منذ تولي أردوغان السلطة كرئيس للبلاد في عام ٢٠٠٣، وقد تأثرت العلاقة بينه وبين الأكراد بشكل كبير بالأحداث والسياسات التي تم تنفيذها، حيث أن هناك أيضًا أكراد يدعمون أردوغان ويرون فيه قائدًا قويًا يمكنه تحقيق إستقرار وإزدهار لتركيا بشكل عام. إلا أن هذه الآراء تتنوع وتتباين بين الأكراد بناءً على الخلفية السياسية والإجتماعية والثقافية.

بشكل عام فإن العلاقة بين الأكراد والنظام الحاكم في تركيا تأثرت بشكل كبير بالأحداث التاريخية والسياسية على مر العصور، وشهدت مراحل مختلفة ، ففي فترات تم تنفيذ سياسات التمييز والقمع ضد الأكراد، فنجد أن الحكومة التركية قد سعت بعد تأسيس الجمهورية التركية عام ١٩٢٣ إلى فرض الهوية التركية والوحدة القومية على جميع المواطنين، وتجاهل الهوية الكردية ومحاولة تهميشها[٦]، بما في ذلك حظر اللغة الكردية وتجريم التعبير عن الهوية الثقافية والسياسية الأكرادية.

كما أنه في سبعينيات القرن الماضي، اندلعت صراعات عنيفة بين الدولة التركية وحزب العمال الكردستاني (PKK) الذي يسعى إلى حقوق أكبر للأكراد وإقامة دولة كردية مستقلة، كما استخدمت الحكومة التركية قوة عسكرية كبيرة لمواجهة الإنتفاضة الكردية، مما أدى إلى تشريد العديد من السكان الأكراد ووجود آلاف الضحايا.

على أنه في فترات أخرى تبنى النظام الحاكم سياسات أكثر تسامحاً، حيث نجد أنه في السنوات الأخيرة أن تركيا قد شهدت إصلاحات سياسية هامة تهدف إلى تعزيز حقوق الأقليات العرقية والثقافية بما في ذلك الأقلية الكردية، حيث تم تأسيس قناة تليفزيونية باللغة الكردية، كما تم العمل على تعزيز حقوق الأقليات وتحسين الوضع القانوني للأكراد.

ومع ذلك لا تزال القضايا المتعلقة بالحقوق الثقافية والسياسية والإقتصادية للأكراد قائمة، كما أن هناك مخاوف بشأن حرية التعبير والتجمع، واستمرار التمييز والتهميش في بعض المجالات.

[٦] - حميد بوزرسلان، تاريخ تركيا المعاصرة، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء- المغرب، الطبعة الثانية ٢٠١٠م، ص ٥٥.

تتطلب القضية الكردية حلولًا شاملة وحوارًا من أجل تحقيق المصالحة والتسامح بين جميع المكونات العرقية والثقافية في تركيا، حيث أنها قضية معقدة ومتشابكة، ويستدعي الوضع الحالي فيما يتعلق بعلاقة الأكراد بالنظام الحاكم التفكير العميق والنقاش المستمر لتحقيق تقدم حقيقي من أجل تعزيز حقوق الأقليات وتحقيق المصالحة والتسامح في البلاد.

العلاقات الخارجية الدولية للأكراد

تعد تركيا البلد الذي يتواجد فيه أكبر عدد من الأكراد، وقد تكون هناك توترات بين الحكومة التركية والأكراد فيما يتعلق بقضايا حقوق الأقليات والحريات الثقافية. وعلى الرغم من ذلك، فإن الأكراد لديهم أيضًا علاقات مع مجموعات وأحزاب ومنظمات في الخارج[٧].

تختلف علاقة الأكراد بالعلاقات الخارجية الدولية بشكل كبير حسب المنطقة والسياق السياسي، وحيث أن الأكراد لايشكلون كياناً دولياً مستقلاً ، فبالتالي تكون علاقتهم بالعلاقات الخارجية من خلال المنظمات الوطنية والمجموعات الثقافية والأحزاب السياسية التي تمثلهم، وعلى سبيل المثال في سوريا، حيث يوجد نزاع مسلح طويل الأمد، سعت الأكراد إلى إقامة علاقات مع القوى الدولية والتحالفات للدفاع عن مصالحهم وتعزيز حقوقهم.

سعت الحركات الكردية على مر التاريخ إلى تعزيز العلاقات الدولية للحصول على الدعم والتأييد لقضاياهم،وقامت المجموعات الكردية بالبحث عن تحالفات وروابط مع الدول الأخرى والمنظمات الدولية لتحقيق أهدافها السياسية وحقوقها الثقافية.

بشكل عام، تسعى الحركات الكردية إلى جذب الدعم الدولي لقضاياها وتحقيق أهدافها، ومن أجل تحقيق ذلك فهي تلجأ إلى الدبلوماسية واللوبيات الدولية والتواصل مع المنظمات الحقوقية والإنسانية والمنظمات غير الحكومية لجذب الإنتباه إلى قضاياهم،كما يحاول الأكراد توثيق وتوسيع شبكاتهم الدولية وتعزيز التعاون والتضامن مع مجموعات أخرى تعاني من التمييز العرقي والثقافي.

الأكراد وتفاعلات القوى في تركيا

خلال محادثات السلام مع حزب العمال الكردستاني في ٢٠١٣، كان حزب العدالة والتنمية أول من اقترح حل القضية الكردية من خلال الوسائل السياسية وفقاً لفلسفة إنتخابية معاكسة، وبعد خسارة الحزب في إنتخابات يونيو ٢٠١٥ بدأ يتبنى نهجًا عسكريًا. وقد جاءت الأقلية الكردية كأحد الاعتبارات الهامة في الانتخابات الرئاسية التركية التي جرت مؤخراً، فقد رأينا أنها قد صوتت في إنتخابات يونيو ٢٠١٥ لصالح حزب الشعوب الديمقراطي الذي فاز في إنتخابات يونيو ٢٠١٥ بعدد (٨٠) مقعداً في مقابل تراجع حزب العدالة والتنمية.

وقد تبنى أردوغان -آنذاك- نهجًا قوميًا وأمنيًا وتحالف مع حزب الحركة القومية المتطرف، وتم القبض على رؤساء حزب الشعوب"صلاح الدين دميرطاش وفيجن يوكسكداغ" وسبعة نواب آخرين في نوفمبر ٢٠١٦، وأقالت الحكومة (٤٨) من رؤساء البلديات من حزب الشعوب الديمقراطي وعينت أمناءً لحكم بلدياتهم بدلًا من ذلك.

في الفترة التي سبقت الإنتخابات المحلية لعام ٢٠١٩، اتجهت حكومة حزب العدالة والتنمية إلى أوجلان نظراً لدعم حزب الشعوب الديمقراطي لمرشح المعارضة، مما دفع أوجلان إلى كتابة خطاب يدعو الناخبين الأكراد إلى عدم مساندته. مما ممكن زعيم حزب العمال الكردستاني من تحويل دعم أحزاب المعارضة إلى المزيد من المكاسب لأردوغان.

[٧] - محمد عبدالعاطي: تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، الدار العربية للعلوم ناشرون، مكتبة مدبولي،٢٠١٠م، ص ٩٧.

الإتجاه التصويتي لمناطق الأكراد في الإنتخابات التركية.

بينما يتركز نفوذ حزب الشعب الجمهوري في تركيا بشكل رئيسي في ولايات غرب البلاد، وهي الولايات التي تشمل إسطنبول وأنقرة وإزمير وبورصة ودنيزلي، وتُمثل كتلتها التصويتية ما يقرب من (٤٥%) من الكتلة التصويتية بالإنتخابات التركية، والتي تبلغ حوالي (٦٤) مليون ناخب، يكتسب حزب العدالة والتنمية ذو التوجهات الإسلامية المحافظة شعبية واسعة في المناطق الريفية والضواحي والمدن الصناعية

أولاً: الإتجاه التصويتي لمناطق الأكراد :

يُمثل الأكراد حوالي (٢٠%) من سكان تركيا، وبالتالي يُعدون أكبر أقلية في البلاد. ويتمتع حزب الشعوب الديمقراطية (HDP) بدعم واسع في أوساط الأقلية الكردية، ويحظى بدعمٍ كبير من المناطق الجنوبية الشرقية والتي تأثرت بشكلٍ كبير بالصراع الدائر مع حزب العمال الكردستاني، وتختلف التوجهات الإنتخابية للأكراد حسب المناطق التي يعيشون فيها سواءً الحضر أو الريف وكذلك تجاربهم الشخصية والإجتماعية والإقتصادية، وقد أعطت أغلب مناطق الأكراد أصواتها لكمال أوغلو على مستوى الإنتخابات الرئاسية .

ويبين الجدول التالي الإتجاه التصويتي لبعض مناطق الأكراد في الإنتخابات التركية البرلمانية ٢٠٢٣ ، والذي يبرزوجود كتلة صلبة في المناطق الكردية تدعم حزب العدالة والتنمية فيما تتجه الكتلة الداعمة لحزب الشعوب الديمقراطي إلى إبراز تأييد كاسح لمرشح تحالف الأمة كمال أوغلو، وهو ما يعني امتعاضهم الشديد من أردوغان.

المدينة	حزب العدالة والتنمية	حزب الشعوب الديمقراطي	حزب الشعب الجمهوري	المرشح الرئاسي
هاكاري	%٢٠,٦	%٦٢,٥	%٣	أوغلو
باتمان	%٢٩,٢	%٥٧,٨	%١,٥	أوغلو
ديار بكر	%٢٣,٢	%٦٠,٨	%١,٢	أوغلو
ماردين	%٢٥,٢	%٥٤,٥	%٣,٥	أوغلو
طونجالي	%١٣,٢	%٤٢,٦	%٥,٦	أوغلو
شرناق	%٢١,٣	%٦٢,٥	%٢,٦	أوغلو

تصويت بعض مناطق الاكراد في الانتخابات العامة ٢٠٢٣

يبقى الأكراد عنصرًا فاعلًا ومؤثرًا في دول المنطقة، وإحدى الأدوات التي توظفها القوى الإقليمية والدولية في قضايا وملفات الإقليم هذا من ناحية، ويتأثر أقرانهم بتشابكات وتداخل المصالح في الدول المجاورة من ناحية أخرى، ومن ثم تضفي تطورات الأحداث الأخيرة في المنطقة انعكاسات على أوضاع الأكراد ومصالحهم[٨].

[٨] - رحاب الزيادي، حدود التأثير والتأثر: الأكراد في إقليم الشرق الأوسط، المركز المصري للفكر والدراسات الإستراتيجية، أكتوبر ٢٠٢٢.

ثانياً: الكتلة التصويتية لتحالف المعارضة :

يتركز نفوذ حزب الشعب الجمهوري في تركيا بشكل رئيسي في ولايات غرب البلاد، وهي الولايات التي تشمل إسطنبول وأنقرة وإزمير وبورصة ودنيزلي. وتتسم هذه المناطق بالتحضر والوعي السياسي والتوجه الليبرالي والعلماني، ولذلك يحظى فيها حزب الشعب الجمهوري بدعم واسع، في حين يحظى حزب العدالة والتنمية بدعم محدود في هذه الولايات. وتتميز هذه الولايات بالكثافة السكانية والتعليم والتحضر والنمو الإقتصادي، وتعتبر مراكز رئيسية للصناعة والتجارة والخدمات في تركيا.

وقد تراجع بشكلٍ طفيف تحالف الأمة في ولايات إسطنبول وأنقرة وإزمير وأضنة في الإنتخابات الرئاسية والبرلمانية ٢٠٢٣، وذلك وفق المؤشرات الأولية للإنتخابات التركية،ويبدو من الخريطة أدناه أن مرشح تحالف الأمة كمال أوغلو مرشح المعارضة قد ضمن دعم منطقة الأطراف والهامش في تركيا، وهي التي يُشار لها باللون الأحمر على الخريطة.

ثالثاً:الكتلة التصويتية لحزب العدالة والتنمية:

يتمتع حزب العدالة والتنمية بشعبية كبيرة في أوساط الشرائح الريفية والعمالية بتركيا كونه يُمثل التوجه الإسلامي المحافظ، لذا تصوت له شريحة كبيرة من الأتراك الذين يشعرون بالإنزعاج من بعض توجهات أحزاب المعارضة العلمانية. ويحظى الحزب بدعم واسع في منطقة وسط الأناضول، والتي تُشكل (١٣) ولاية.

ورغم اعتماد المعارضة الكبير على ولايات كبرى مثل إسطنبول باعتبارها أكبر ولاية تركية؛ حيث تضم (١٦) مليون ناخب تقريبًا، وأنقرة التي تضم (٦) ملايين ناخب إلا أن ذلك لا ينفي أن حزب العدالة والتنمية له كتلة تصويتية كبيرة هناك، فرغم خسارته لمقعد عمدة إسطنبول وأنقرة لصالح مرشحي حزب الشعب الجمهوري أكرم إمام أوغلو، ومنصور يافاش أوغلو في الإنتخابات المحلية ٢٠١٩ إلا أنه لا أحد يستطيع أن يُنكر أن حزب العدالة والتنمية لا زال يحتفظ بشعبية في هذه المناطق إستنادًا إلى الشخصية الكاريزمية لأردوغان الذي حصل على (٤٦,٧%) من أصوات ولاية إسطنبول وفق النتائج النهائية للإنتخابات، و(٤٦%) من الأصوات في ولاية أنقرة، فيما حصل حزبه في الإنتخابات نفسها على (٣٦%) في إسطنبول، و(٣٢,٥%) في أنقرة، وهو الأمر الذي يعني أن الحزب رغم ما يواجهه من صعوبات إلا أنه لا زال يحتفظ بكتلة تصويتية صلبة في أكبر الولايات الداعمة لحزب الشعب الجمهوري.

أسباب صعود الوزن النسبي للأقليات التركية في العملية الإنتخابية

١. امتلاك خزان إنتخابي واسع.

تشكل الكتلة الكردية نحو (٢٠%) من سكان تركيا، وتمتلك ما يقرب من (٦) ملايين صوت إنتخابي، بنسبة(١٨%) من إجمالي أصوات الناخبين في تركيا، ولقد لعب صوت الأقلية الكردية دوراً حاسماً في فوز تحالف المعارضة برئاسة عدد من البلديات الكبرى في الإنتخابات المحلية التي أُجريت في عام ٢٠١٩، بعدما دعمت بشكل غير معلن مرشحي المعارضة[٩]، وهو ما رجح كفتهم أمام مرشحي تحالف الحزب الحاكم.

كما أن الأقلية العلوية هي ثاني أكبر طائفة دينية بعد السنة في البلاد، وتعدادها بحسب تقديرات مختلفة (١٠–١٥%) من سكان تركيا البالغ عددهم (٨٤) مليون نسمة، ولديها نحو (٤,٥) مليون صوت إنتخابي، وينتشرون في عدد من المناطق شرق تركيا وغربها.

٢. تأثير الأكراد في الحكم وصنع القرار في تركيا.

لم ينفصل الإهتمام اللافت بالحرص على استقطاب القاعدة الإنتخابية للأقليات في الإستحقاق الراهن عن قدرتها على التأثير على تحركات السلطة الحاكمة، وهو ما ظهر في تململ حزب العدالة والتنمية والرئيس أردوغان بعد إصدار حزب الشعوب الديمقراطي بياناً يدعو فيه أنصاره إلى التصويت لمصلحة مرشح المعارضة كمال كليجدار أوغلو.

كما ساهمت الأقلية العلوية في تعزيز الضغوط على النظام الحاكم؛ كما أن ثمة إرتياباً كان لدى العلويين من وعود حزب العدالة والتنمية الحاكم بإصلاح أحوال العلويين في التوقيت الحالي، خاصةً بعد انهيار محاولات سابقة لمعالجة إشكاليات العلويين.

٣. تعاطف الداخل مع مظلومية الأقلية الكردية.

تحظى الأقليات التركية في التوقيت الحالي بموقع متقدم على الساحة التركية، وظهر ذلك في تعاطف الداخل التركي مع مظلومية الأكراد، واعتقال صلاح الدين دميرطاش منذ عام ٢٠١٦ بتهم مزيفة، وهنا يمكن تفسير تحوُّل حزب الشعوب الديمقراطي خلال فترة بسيطة إلى ثالث حزب سياسي في تركيا من حيث قوة التمثيل، بعد حزب العدالة والتنمية الحاكم والشعب الجمهوري المعارِض، كما تمكَّن حزب الشعوب الديمقراطي من تعزيز حضوره في أوساط المجتمع التركي، وكسب أصوات داعمة له خارج نطاق الأقلية الكردية، وخارج إطاره المكاني جنوب شرق تركيا.

[٩] - إلهام الحدابي، قراءة في المشروع التركي، آفاق الممكنات وتحديات الواقع، أوراق سياسات، مركز الفكر الإستراتيجي للدراسات، للمزيد على الرابط التالي: https://fikercenter.com/wp-content/uploads/2023/05/Read-about-the-Turkish-project.pdf .

٤. إنفتاح بعض الأقليات على الدول الغربية

تحظى الأقليات العلوية واليونانية والمسيحية والأرمينية بحضور متزايد في المجتمع التركي، ولديها ارتباطات بعدد معتبر من القوى الغربية، وبخاصة ألمانيا التي توجد بها أكبر جالية تركية، ومن ثم فإن الإنفتاح على العلويين وباقي الأقليات في هذا التوقيت يمكن أن يشكل نقطة رئيسية في دعم التوجهات الخارجية لتركيا حيال أوروبا خلال المرحلة المقبلة.

٥. موقف الأقليات الداعم لإعادة هيكلة النظام السياسي التركي

بحسب العديد من إستطلاعات الرأي التي شهدتها تركيا خلال الفترة الأخيرة قبيل العملية الإنتخابية، حيث أوضحت أن الأقليات في تركيا اجتمعت على أهمية عودة النظام البرلماني باعتبار أنه الأكثر ضماناً لترسيخ فاعليتها السياسية في المجتمع؛ لذا كان من الواضح اتجاه التصويت للأقليات لمصلحة المعارَضة السياسية التي تدعم عودة البلاد إلى النظام البرلماني، والعودة إلى ما كانت عليه تركيا قبل عام ٢٠١٧.

٦. محورية تأثير تغير العامل الديموغرافي

أبرزت الإنتخابات التركية التي تمت، تأثير التغير الديموغرافي الذي شهدته الأقليات في تركيا خلال السنوات العشر الأخيرة؛ الأمر الذي أثر وبشكل جلي في الإنتخابات، سواء في الأصوات، أو شكل ونوع الدعاية للقوى المتنافسة، وكذلك الخطاب الإعلامي للمرشحين،ومثال ذلك إرتفاع نسبة من يحق لهم التصويت من الأقليتين الكردية والعلوية خلال الإنتخابات، وهو ما يعني منح جيل الشباب في أوساط الأقليات التركية مزيداً من الزخم والتأثير في السياسة التركية؛ ولذلك كانت التغيرات الديموغرافية التي طرأت على الأقليات ذات تأثير كبير على نتيجة الإنتخابات.

موقف الأكراد من فوز الرئيس أردوغان.

بعد فوز الرئيس أردوغان في الإنتخابات الرئاسية التركية فقد تصاعد القلق بين طائفة الأكراد في كل من تركيا وسوريا، ومن جانب آخر سيطرت روح التفاؤل بين أكراد العراق[١٠].

وكما ذكرنا آنفاً أن الأكراد في تركيا قد صوتوا لصالح تحالف الأمة المعارض في الإنتخابات الرئاسية والبرلمانية الأخيرة على أمل إزاحة حزب العدالة والتنمية الحاكم، ولكن فوز الحزب في الإنتخابات أثار قلقهم بشأن أربعة قضايا هي:

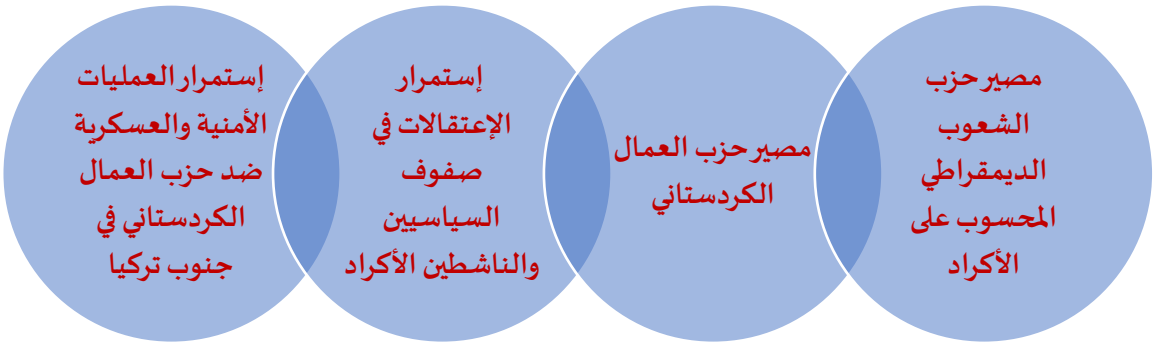

- مصير حزب الشعوب الديمقراطي المحسوب على الأكراد، والمرفوعة ضده دعوى قضائية لحظره، ووصفه وزير الداخلية سليمان صويلو، في تصريحات متلفزة له منذ أيام بأنه يهدف إلى تسميم الديمقراطية التركية.
- مصير حزب العمال الكردستاني وعبد الله أوجلان، الذي يسعى الأكراد لإطلاق سراحه هو وبقية السجناء الأكراد.
- إستمرار الإعتقالات في صفوف السياسيين والناشطين الأكراد.
- إستمرار العمليات الأمنية والعسكرية ضد حزب العمال الكردستاني في جنوب تركيا.

وفيما يتعلق بأكراد سوريا، فقد أبدى الأكراد توجسهم من عمليات عسكرية تركية جديدة في مناطق نفوذ قوات سوريا الديمقراطية "قسد" في شمال شرق سوريا، وفي تصريحات لممثلة مجلس سوريا الديمقراطية في مصر، ليلى موسى، قالت أن أردوغان ينادي دائماً

[١٠] - الأكراد وفوز أردوغان، تفاؤل في العراق، وقلق في تركيا وسوريا، أنقرة، سكاي نيوز عربية، ٢٩ مايو ٢٠٢٣، https://www.skynewsarabia.com/middle-east/1624796-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%94%D9%83%D8%B1%D8%A7%D8%AF-%D9%88%D9%81%D9%88%D8%B2-%D8%A7%D9%94%D8%B1%D8%AF%D9%88%D8%BA%D8%A7%D9%86-%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%88%D9%94%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82-%D9%88%D9%82%D9%84%D9%82-%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A7-%D9%88%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A7 .

بتركيا بعد ال ١٠٠ ، في إشارة لإتفاقية لوزان الموقعة قبل (١٠٠) عام بين تركيا ودول في أوروبا، ورسمت حدود تركيا الحالية، كما تحدث الرئيس التركي عن رغبته في إلغائها بدعوى أنها أقل من الحدود الحقيقية لبلاده.

ووفق بعض الأتراك، فإن الحدود التي يشير إليها أردوغان تتضمن المناطق التي باتت في قبضة الأكراد في شمال شرق سوريا، وهو ما يثير مخاوف كردية بأن يضمها لبلاده، وتضيف ليلى موسى حول ذلك، إنه "ليس من المستبعد أن يدعم أردوغان جماعات في سوريا في مواجهة (قسد)، أو يتدخل عبر عملية عسكرية."

بالنسبة لأكراد العراق فهم يتوقعون مزيداً من التعاون بين حكومة إقليم كردستان العراق، المدارة بنظام الحكم الذاتي، والرئيس التركي، حسب تصريح سعد الهموندي، مستشار رئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني، مسعود بارزاني، ومن أشكال هذا التعاون كما يأمل الهموندي، أن "تكون أولى المكاسب عودة تصدير النفط من الإقليم إلى تركيا وزيادة التبادل التجاري."

ووصف الهموندي العلاقات بين كردستان العراق وتركيا بـ"الجيدة" و"ستتحسن"، متوقعاً كذلك التوصل لإتفاق بين أنقرة وإقليم كردستان حول تواجد حزب العمال الكردستاني في الإقليم.

أوجه التغيير بين إنتخابات ٢٠١٨ ، و إنتخابات ٢٠٢٣.

لم يتمكن الرئيس أردوغان من حسم الإنتخابات من الجولة الأولى وذلك لأول مرة منذ توليه الحكم كرئيس للجمهورية

على الرغم من إحراز التحالف الحاكم تقدماً بهامش ضئيل عن المعارضة في الإنتخابات البرلمانية والرئاسية، فإن ذلك لم ينعكس في النسب التصويتية التي نالها مقارنة بنتائجه في الإنتخابات السابقة عام ٢٠١٨، فعلى مستوى الإنتخابات الرئاسية، لم يتمكن الرئيس أردوغان من حسم الإنتخابات من الجولة الأولى، وذلك لأول مرة منذ توليه الحكم كرئيس للجمهورية في عام ٢٠١٤، حيث حاز ما نسبته ٤٩,٥١%، في تراجع بمقدار ٣,١% عن نسبة التصويت التي نالها في إنتخابات ٢٠١٨ (٥٢,٦%). وانعكس هذا التراجع في عدد المدن الداعمة لأردوغان، حيث حظي بالدعم في (٥١) مدينة في انتخابات ٢٠٢٣، وهو ما يُمثل تراجعاً ب(١٢) مدينة مقارنةً بإنتخابات ٢٠١٨ التي حصل خلالها على دعم (٦٣) مدينة.

تراجع عدد المدن الداعمة لأردوغان ب (١٢) مدينة في إنتخابات ٢٠٢٣ مقارنةً بإنتخابات ٢٠١٨.

وعلى المستوى البرلماني، شهد أيضاً التحالف الحاكم تراجعاً في تمثيله، حيث فاز بنسبة ٥٣,٧% من مجموع عدد المقاعد (٣٢٢ مقعداً) بتراجع ٣,٦% عن نتائج إنتخابات ٢٠١٨ التي حصل فيها على نسبة ٥٧,٣% (٣٤٤ مقعداً).

تراجع التحالف الحاكم على المستوى البرلماني بنسبة (٣,٦%) في إنتخابات ٢٠٢٣ ، عن نتائج إنتخابات ٢٠١٨.

ومن ثم، تعكس هذه النسب استمرار التراجع النسبي لشعبية حزب العدالة والتنمية، وهو ما كشفت عنه سابقاً الانتخابات المحلية لعام ٢٠١٩، خاصة في المدن الكبرى (إسطنبول وأنقرة)، اللتين تمكنت المعارضة من الفوز بمنصب العمدة في كل منهما. ويفسر استمرار هذا التراجع في شعبية الحزب الحاكم وزعيمه أردوغان، عدة عوامل؛ يأتي في مقدمتها ربما رغبة الناخبين في التغيير، خاصة في ظل التحولات الحادثة في التركيبة الديمغرافية للناخبين من أجيال الشباب. علاوة على تحفظهم على الإدارة الإقتصادية لأردوغان، والتي ربما كان لها تأثير سلبي أيضاً في الدعم التصويتي له وتحالفه الإنتخابي، وفقاً لما أكدته العديد من استطلاعات الرأي قبيل الإنتخابات، حيث أوضحت أن هذه الإدارة تتسبب في ابتعاد ناخبي حزب العدالة والتنمية ببطء عنه، وهو ما انعكس في تراجع معدلات التصويت للرئيس أردوغان وخسارته الدعم التصويتي في عدد من المدن.

عكست الإنتخابات صعوداً ملحوظاً للمعارضة وشعبيتها ، وتعززت نسبتها التصويتية على المستويين البرلماني والرئاسي مقارنة بإنتخابات ٢٠١٨

كما عكست نتائج الإنتخابات الحالية صعوداً ملحوظاً للمعارضة وشعبيتها، التي تعززت نسبها التصويتية على المستويين البرلماني والرئاسي، مقارنة بالإنتخابات السابقة في عام ٢٠١٨. فقد شهد الدعم التصويتي الذي حظي به المرشح الرئاسي كمال كليجدار أوغلو ارتفاعاً بمعدل ١٤,٢% (٤٤,٨٨%) مقارنة بالدعم التصويتي الذي حصل عليه المرشح المنافس لأردوغان في انتخابات ٢٠١٨، وهو محرم إنجه، والذي كان ٣٠,٦٤%. أيضاً شهد تحالف "الأمة" المعارض ارتفاعاً بـ٤% في نسب مقاعده (٣٥,٥%) أو ما يعادل ٢١٣ مقعداً، مقارنة بالدعم التصويتي الذي ناله في إنتخابات ٢٠١٨، والذي بلغ حينها ٣١,٥% من مجموع عدد مقاعد البرلمان (١٨٩ مقعداً).

عكست الخريطة التصويتية ميلاً واضحاً للمعارضة في المدن المركزية مثل أنقرة وإسطنبول وأضنة و أنطاليا

ومن ناحية أخرى عكست الخريطة التصويتية للناخبين في المدن التركية المختلفة ميلاً واضحاً للمعارضة في المدن المركزية. فعلى مستوى الإنتخابات الرئاسية، تفوق كمال كليجدار أوغلو في مدينة أنقرة بحصوله على ٤٧,٣١% من الأصوات، في مقابل ٤٦% للرئيس أردوغان. وفي مدينة إسطنبول، تفوق أيضاً كليجدار أوغلو بنسبة تصويت بلغت ٤٨,٥٥%، في مقابل ٤٦,٦٩% لأردوغان. وفي مدينة أضنة، حاز كليجدار أوغلو على ٥٠,٨٩% في مقابل ٤٣,٩٢% لأردوغان. كما فاز كليجدار أوغلو في مدينة أنطاليا بنسبة ٥٣,١٣% في مقابل ٣٩,٨٥% لأردوغان. وقد مهدت نتائج الإنتخابات المحلية لعام ٢٠١٩ لهذا السلوك التصويتي الذي يميل للمعارضة، خاصة في أنقرة وإسطنبول اللتين يحكمهما عمدتان من المعارضة.

عكست الإنتخابات التركية بشقيها البرلماني والرئاسي بعد جولتها الأولى تغيراً في الأوزان النسبية للمرشحين والأحزاب السياسية ، فقد فاز تحالف "الجمهور" الحاكم (حزب العدالة والتنمية، وحزب الحركة القومية، وحزب الوحدة الكبرى، وحزب الرفاه من جديد) بأغلبية المقاعد البرلمانية بواقع (٥٣,٧%)، (٣٢٢ مقعداً من إجمالي ٦٠٠). فيما حصل تحالف "الأمة" المعارض (حزب الشعب الجمهوري، وحزب الجيد، وحزب السعادة، وحزب المستقبل، وحزب الديمقراطية والتقدم، والحزب الديمقراطي) على نسبة (٣٥,٥%) (٢١٣ مقعداً)، وجاء في المرتبة الثالثة تحالف "العمل والحرية" (حزب الشعوب الديمقراطي "اليسار الأخضر"، وحزب العمال التركي) بنسبة (١٠,٨%)، (٦٥ مقعداً).

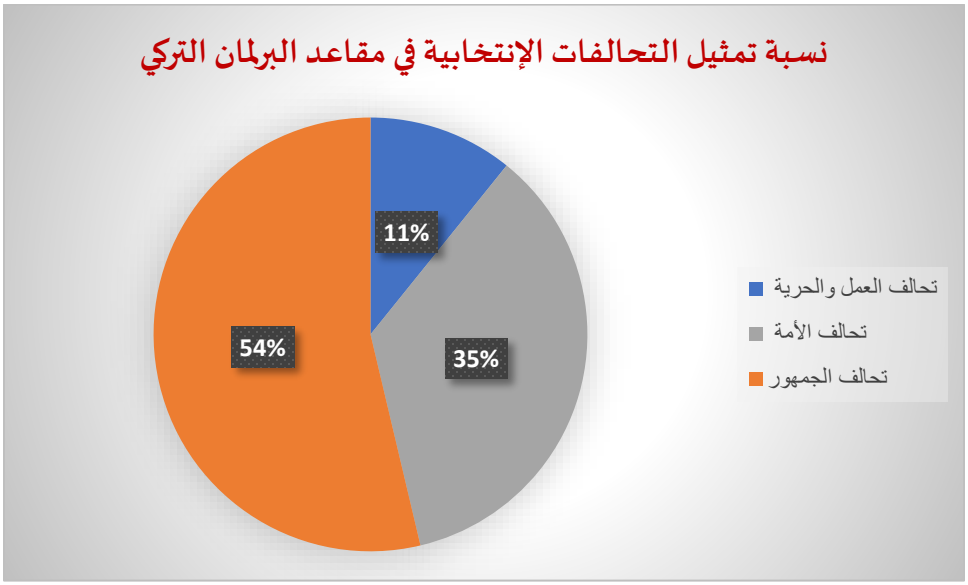

وعلى مستوى الأحزاب بعيداً عن التحالفات، حصل حزب العدالة والتنمية على مقاعد نسبتها (٤٤,٥%) من إجمالي مقاعد البرلمان (٢٦٧ مقعداً من ٦٠٠)، وجاء في المرتبة الثانية حزب الشعب الجمهوري بنسبة ٢٨,٢%، (١٦٩ مقعداً)، ثم حزب اليسار الأخضر "الشعوب الديمقراطي" ١٠,٢%، (٦١ مقعداً)، وحزب الحركة القومية ٨,٣% (٥٠ مقعداً)، وحزب الجيد أو الخير ٧,٣% (٤٤ مقعداً)، وحزب الرفاه من جديد ٠,٨% (٥ مقاعد)، وجاء في المرتبة الأخيرة حزب العمال التركي بنسبة ٠,٧% (٤ مقاعد).

أما على مستوى الانتخابات الرئاسية، وفي الجولة الأولى للإنتخابات التى جرت ١٤ مايو ٢٠٢٣ ، فقد حصل مرشح تحالف "الجمهور" الحاكم، الرئيس أردوغان، على نسبة ٤٩,٥١% من أصوات الناخبين، يليه مرشح تحالف "الأمة" المعارض، كمال كليجدار أغلو، بنسبة ٤٤,٨٨%، وفي المرتبة الثالثة جاء مرشح تحالف "الأجداد"، سنان أوغان، بنسبة ٥,١٧%، وفي المرتبة الرابعة والأخيرة جاء المرشح محرم إنجه الذي أعلن انسحابه من السباق الانتخابي بنسبة ٠,٤٤%.

وهنا تجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من ميل السلوك التصويتي للناخبين بتلك المدن الكبرى للمعارضة في الإنتخابات الرئاسية، فإن ذلك لم يحدث على مستوى الإنتخابات البرلمانية، حيث تفوق تحالف "الجمهور" الحاكم في كل من (أنقرة، وإسطنبول، وأضنة)، باستثناء مدينة أنطاليا التي فاز فيها تحالف "الأمة" بنسبة ٤٣,٦% بفارق ضئيل مقداره ٢,٦% عن تحالف "الجمهور". وقد يفسر ذلك تراجع شعبية أردوغان في صفوف الداعمين التقليديين لتحالفه في هذه المناطق. وبالتالي، اتجه الناخبون إلى التصويت لمنافسه كليجدار أوغلو، دون أن ينسحب ذلك على التصويت ضد التحالف الحاكم في الإنتخابات البرلمانية، وقد يكون هذا التوجه مدفوعاً أيضاً برغبة الناخبين في إحداث توازن بين السلطة التنفيذية التي كانت ستتولاها المعارضة في حالة فوز كليجدار أوغلو، والبرلمان الذين أرادوا أن تكون الأغلبية فيه للتحالف الحاكم.

بخلاف ما سعى له تحالف المعارضة عبر ضمه للأحزاب الصغيرة المنشقة عن التحالف الحاكم، من أجل استقطاب وتفتيت أصوات القوميين الداعمة للأخير، فقد حصلت هذه الأحزاب على (٣٧) مقعداً في البرلمان عن طريق قوائم حزب الشعب الجمهوري، بالرغم من تدني مستويات تصويت الناخبين لها. إذ حصد حزب الشعب الجمهوري (١٦٩) مقعداً، من بينها (١٤) مقعداً لحزب الديمقراطية والتقدم الذي يرأسه علي باباجان، إلى جانب (١٠) مقاعد لحزب المستقبل برئاسة أحمد داود أوغلو، و(١٠) مقاعد لحزب السعادة الذي يرأسه تمل كارا مولا أوغلو، و(٣) مقاعد للحزب الديمقراطي برئاسة غولتكين أويصال. وبهذه النتيجة، تقلصت حصة حزب الشعب الجمهوري داخل البرلمان التركي إلى ١٣٠ نائباً (لوجود مقعدين آخرين لحزبي التغيير والجيد على قوائم حزب الشعب)، وذلك

على عكس إنتخابات عام ٢٠١٨ التي حصد فيها حزب الشعب الجمهوري منفرداً (١٤٦) مقعداً. وهذا ما أكده عضو هيئة الإدارة العليا لحزب السعادة، قائلاً إنه بالرغم من أن نسبة التصويت لحزبه في البرلمان لم تتجاوز (١%)، فإنه سيكون ممثلاً في البرلمان القادم بـ(١٠) نواب للمرة الأولى منذ تاريخ تأسيسه.

كما أنه قد حدثت تغيرات طفيفة في الإتجاهات التصويتية التقليدية، فالبنظر لخريطة التصويت على امتداد الولايات التركية الـ(٨١)، نلاحظ ثبات الإتجاه التصويتي لبعض الولايات مقارنة بالإنتخابات السابقة؛ فقد صوتت ولايات (أغادير، وأغري، وفان، وهكاري، وشرناق، وماردين، وديار بكر، وموش، وسيرت، وباطمان) لمرشح المعارضة، وهي ولايات تنتمي لإقليمي شرق الأناضول وجنوب شرق الأناضول وتصوت تقليديًا لحزب الشعوب الديمقراطية الكردي، ويُفسر تصويتها لصالح كيليجدار أوغلو نتيجة إعلان حزب الشعوب التصويت له، ومع ذلك، كان الإقبال في ولاية ديار بكر الكردية منخفضًا بشكل ملحوظ مقارنةً بعام ٢٠١٨ ربما لعدم وجود مرشح للرئاسة عن حزب الشعوب الديمقراطية، ورغم تصويت من ذهب للإنتخابات لمرشح الشعب الجمهوري فإن لدى بعض الأكراد مآخذ تاريخية تجاه الحزب الذي حكم تركيا بين عامي ١٩٢٣ و١٩٥٠ بواسطة أيديولوجيا قومية تركية أنكرت حقوق الأكراد الثقافية واللغوية. كما أعطت ولايات (كيركلاريلي، وتكيرداغ، وأدرنة، وتشاناكالي، وإزمير، وأيدين، وموغلا) أصواتها لكيليجدار أوغلو أيضًا، وهي تنتمي إلى إقليمي بحر مرمرة وبحر إيجه، وهي ولايات تصوت تقليديًا للمعارضة نظراً لطابعها الليبرالي المستمد من الإنفتاح الثقافي الناتج عن إنتشار الأوروبيين بها. وأيضاً استمرت ولاية تونجلي في إعطاء أصواتها لمرشح الشعب الجمهوري وهذه المرة هي مسقط رأس كيليجدار أوغلو (العلوي) والمحافظة الوحيدة ذات الأغلبية العلوية.

لكن هناك تحولًا لافتًا في تصويت بعض الولايات، أهمها إسطنبول بكل أهميتها ورمزيتها، فهي تعتبر خزاناً تصويتياً كبيراً بكثافة تصويتية تُجاوز (١١) مليون نسمة، ويُعرف تقليدياً بأن الفائز بإسطنبول يحكم تركيا، كما أنها تشكل دلالة رمزية لأردوغان الذي عمل كرئيس بلديتها قبل الفوز برئاسة وزراء تركيا، وتكتسب هذه الجولة أهمية مضاعفة نظراً لفقدانها خلال الإنتخابات المحلية لعام ٢٠١٩. وكانت المفارقة في تصدر الرئيس الحالي رجب طيب أردوغان في سبع من الولايات الجنوبية المتضررة من زلزال ٩ فبراير وهي (ملاطية، وأديامان، وشانلي أورفا، وغازي عنتاب، وكيليس، وعثمانية، وكارامان ماراش) رغم محاولات المعارضة توظيف الإنتقادات الموجهة لجهود الإستجابة الحكومية للزلزال وما كشفه من إنتشار الفساد في القطاع الذي تسيطر عليه طبقة الرأسماليين المقربين من الحكومة، بينما مالت (أضنة، وهاتاي) فقط لكيليجدار أوغلو بفارق ضئيل أيضًا وبالأخص بالنسبة لأضنة، أما ديار بكر فهي لا تذهب تقليديًا لأردوغان. وبالمثل على صعيد الإنتخابات البرلمانية، فقد ذهبت أصوات جميع الولايات المذكورة عدا ديار بكر لصالح تحالف الشعب وبفارق كبير جدًا لكنه يتسق مع تصويتها خلال إنتخابات ٢٠١٨، ويُمكن إيعاز ذلك للمساعدات الحكومية والتعهدات الإنتخابية بإعادة إعمار المناطق المتضررة خلال فترة زمنية قصيرة .

وعلى صعيد التصويت الإقليمي:

ينبغي الإشارة بدايةً إلى انقسام تركيا إلى ٧ أقاليم رئيسية (وسط الأناضول – شرق الأناضول – جنوب شرق الأناضول – البحر الأسود – بحر مرمرة – بحر إيجه – البحر المتوسط).

- **وسط الأناضول (١٣ ولاية) :**

تصوت تقليدياً للمحافظين، وتشكل ولايات قونية وأنقرة وقيصري وتشانكري وكيركالي ويوزغات وسواس ونيفشهير وأكسراي ونيغدا معاقل لحزب العدالة والتنمية والحركة القومية، بينما يتنافس العدالة والتنمية مع الشعب الجمهوري في الدائرة الأولى لأنقرة وإسكيشهير وكرشهير.

- **شرق الأناضول (١٤ ولاية) :**

وهي تضم نسبة كبيرة من الأكراد، وتُعد ولايات تونجلي وموش وأغري وفان وأغدير وهكاري معاقل لحزب الشعوب الديمقراطية، بينما ملاطية وإيلازيغ وبنغول وأرضروم معاقل للعدالة والتنمية، ويتنافس الأخير مع الحركة القومية في ولاية أرزينجان، ومع الشعوب الديمقراطية في كارس وبيتليس، ومع الشعب الجمهوري والشعوب الديمقراطية في أرضهان.

- **جنوب شرق الأناضول (٩ ولايات) :**

تشكل ولايات شانلي أورفا وغازي عنتاب وكيليس وأديامان معاقل لحزب العدالة والتنمية، أما ولايات ديار بكر وماردين وباطمان وسيرت وشرناق معاقل لحزب الشعوب الديمقراطية.

- **بحر مرمرة (١١ ولاية)**

تعتبر ولايات سكاريا وبورصة وكوجالي والدائرة الثانية في إسطنبول معاقل لحزب العدالة والتنمية، بينما ولايات تكيرداغ وإدرنة وكيركلاريلي معاقل لحزب الشعب الجمهوري، فيما يتنافس الحزبان في ولايات جناق قلعة وبليكسير وبيلاجيك ويالوفا.

- **البحر الأسود (١٨ ولاية) :**

تشكل معظمها عدا ولايات غيرسون وبارطين وزنغولدوك معاقل لحزب العدالة والتنمية، لكن حزب الحركة القومية له وجود في ولايات دوزجه وكاستاموني وأرتفين وبايبورت، ولحزب الجيد أيضًا حضور في ولايات غومشهانه وغيرسون وتوكات وسامسون وأماسيا وكربوك. فيما يتنافس العدالة والتنمية والشعب الجمهوري في ولاية زنغولدوك.

- **بحر إيجه (٨ ولايات) :**

تعد الولايات الساحلية مثل إزمير وموغلا وأيدين نعاقل لحزب الشعب الجمهوري، أما الولايات الداخلية مثل كوتاهيا وأفيون قرة ودنيزلي معاقل لحزب العدالة والتنمية. ويتنافس الحزبان في ولايات أوتشاك ومانيسا وآيدن. ويوجد حضور لحزبي الحركة القومية والجيد في ولايات كوتاهيا وأفيون ومانيسا.

- **البحر المتوسط (٨ ولايات)**

تشكل ولايات كارامان ماراش وإسبرطه وبوردور هاتاي معاقل لحزب العدالة والتنمية، وولايات أضنة وعثمانية ومارسين معاقل لحزب الحركة القومية وتصوت أيضًا للعدالة والتنمية. ويتنافس الأخير مع حزب الشعب الجمهوري في ولايتي أنطاليا وبوردور.

إنتخابات ٢٠١٨	إسم المنطقة	إسم المرشح	نسبة التصويت	إنتخابات ٢٠٢٣	إسم المنطقة	إسم المرشح	نسبة التصويت
	بحر مرمرة	أردوغان	٥٠,٨٢		بحر مرمرة	أردوغان	٤٧,٥٨
	بحر إيجه	محرم إينجه	٤٣,٣٩		بحر إيجه	كليجدار أوغلو	٥٣,٩٦
	وسط الأناضول	أردوغان	٦٠,٩٨		وسط الأناضول	أردوغان	٥٥,٦٢
	البحر الأسود	أردوغان	٦٥,٤٥		البحر الأسود	أردوغان	٦١,٩٩
	شرق الأناضول	أردوغان	٥٢,٢٩		شرق الأناضول	أردوغان	٥٠,٤٤
	جنوب شرق الأناضول	أردوغان	٤٩,١		جنوب شرق الأناضول	كليجدار أوغلو	٥٠,٣١
	البحر المتوسط	أردوغان	٤٨,٣٨		البحر المتوسط	كليجدار أوغلو	٤٧,٦٥

وبالنظر لنتائج الانتخابات الأخيرة نرى تصدر أردوغان التصويت في أقاليم بحر مرمرة ووسط الأناضول والبحر الأسود وشرق الأناضول، بينما تصدر كمال كيليجدار أوغلو في أقاليم بحر إيجه وجنوب شرق الأناضول والبحر المتوسط، وهذا يعني خسارة أردوغان جزءاً من أصواته مقارنة بانتخابات ٢٠١٨ التي تصدر خلالها كافة الأقاليم عدا بحر إيجه، كما يُلاحظ انخفاض في نسبة التصويت الممنوحة له في الأقاليم الأربعة مقارنة بنتائج ٢٠١٨. أما الوضع بالنسبة للإنتخابات البرلمانية فأهون قليلًا؛ فبينما تصدر حزب العدالة والتنمية نتائج الأقاليم جميعها خلال جولة ٢٠١٨ فإنه فقد إقليم بحر إيجه فقط خلال انتخابات ٢٠٢٣، ومع ذلك فإن نسبة الأصوات التي حصل عليها هذه المرة أقل مقارنة بالإنتخابات السابقة في كافة الأقاليم ويتماشى هذا مع تراجع شعبيته بصفة عامة[١١].

[١١] - ماري ماهر، ثبات التركيبة السياسية، دلائل نتائج الجولة الأولى من الإنتخابات التركية، المركز المصري للفكر والدراسات الإستراتيجية ، مايو ٢٠٢٣.

تأثير الأقلية الكردية على الإنتخابات التركية في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية

حزب العدالة والتنمية هو حزب سياسي تركي، تأسس في عام ٢٠٠١، ويتبنى المبادئ الإسلامية المعتدلة والمحافظة الإجتماعية. ومنذ تأسيسه، ظل الحزب الحاكم في تركيا لفترة طويلة، حيث تولى رئاسة الحكومة تحت قيادة رجب طيب أردوغان.

تاريخياً، كانت العلاقة بين الأكراد وحزب العدالة والتنمية تتأثر بتطورات سياسية وإجتماعية متعددة.. في البداية، أعرب الأكراد عن أملهم في أن يجلب حزب العدالة والتنمية تغييرًا إيجابيًا لوضع الأكراد في تركيا، بما في ذلك تعزيز حقوقهم الثقافية والسياسية[١٢].

لايدعي حزب العدالة والتنمية في تركيا والذي انبثق تأسيسه من قبل المنشقين عن حزب الفضيلة الإسلامي في ٢٠٠١، بأنه حزب إسلامي، بل حزب محافظ ديمقراطي يتبع النهج الرأسمالي، وكان هذا الحزب في نظر القوميين الأتراك أنه عدو العلمانية، ودائماً محط تخوف لهم من أن يحيد النظام العلماني في تركيا بوصوله إلى سدة الحكم في ٢٠٠٢م، برئاسة رجب طيب أردوغان، فقد شهدت تركيا خلال فترة حكمها الكثير من الإنجازات على المستوى الإقتصادي والسياسي خاصة فيما يتعلق بالأقلية الكردية، رغم وجود بعض التحديات، وتعتبر نسبة وجود الاكراد في تركيا الأكبر مقارنةً بالدول الأخرى التي يتوزع فيها الشعب الكردي، وتحتل المرتبة الثانية من حيث نسبة عددها داخل تركيا مع باقي المجموعات الأخرى، وقد تعرض كرد تركيا إلى الإضطهاد والتمييز ضدهم مما جعلهم يقومون بثورات وتمردات للمطالبة بالإنفصال التام عن تركيا في بداية الأمر، لكن لاحقاً أصبحت مطالب الأكراد تتجلى في الحقوق الثقافية والسياسية والحكم الذاتي واللامركزية الإدارية بدلاً من المطالبة بالإنفصال.

إن عدم إستجابة الحكومة التركية لمطالب الأقلية الكردية جعلها تدخل في دوامة الصراع مع الأكراد والذي يعتبر حزب العمال الكردستاني ممثل رئيسي لهم إلى جانب الأحزاب السياسية له، وأدى هذا الصراع بين حزب العمال الكردستاني وحكومة حزب العدالة والتنمية إلى حالة من عدم الإستقرار السياسي بتركيا، الذي تجلت مظاهره على المستوى السياسي مثل عدم إستقرار البرلمان؛ حيث ازدادت نسب إسقاط العضوية من الأعضاء والمقصود بهم هنا الأكراد، وبروز مظاهر العنف السياسي (الإعتقالات – تمردات) وعرقلة الديمقراطية في تركيا، أما على المستوى الأمني فقد أصبحت الأوضاع الأمنية في تركيا متدهورة وغير مستقرة، وعلى المستوى الاقتصادي، فميزانية النفقات العسكرية للجيش التركي المتزايدة أصبحت ترهق خزينة الدولة وتنعكس سلباً على الإقتصاد، وعلى المستوى الإجتماعي والثقافي، تجلت مظاهر عدم استقراره في الإنقسامات المجتمعية والكراهية بين الأكراد والترك.

وفيما يتعلق بالعلاقة بين حكومة حزب العدالة والتنمية مع حزب العمال الكردستاني الممثل الرئيسي للأقلية الكردية في تركيا، فإنه يمكن أن ينتهج الطرفان على المدى الطويل أو المتوسط إحدى السيناريوهات التالية التي تحدد طبيعة هذه العلاقة وهي، أولاً بقاء الوضع كما هو، أي حدوث مفاوضات بين الطرفين التي لا تؤدي إلى أي نتيجة تحل المسألة الكردية والتي تتخللها عمليات عسكرية لكلا الطرفين، وثانياً التصعيد العسكري، وهو الزيادة في وتيرة العمليات العسكرية والإنتقال إلى مستوى متقدم في شن الضربات العسكرية ضد قوات حزب العمال الكردستاني، أما ثالثاً فهو اللجوء إلى الحل السلمي للمسالة الكردية عن طريق البدء في مفاوضات جدية نابعة من الارادة السياسية لصناع القرار من أجل الوصول إلى تسوية سياسية وسلمية للمسألة[١٣].

---

[١٢] - كلاليش تسعديت : تأثيرمسألة الاقليات في التأثير على النظام السياسي (حالة الأكراد) ، رسالة دكتوراة ، جامعة مولودي معمري ٢٠١٥

[١٣]- أسماء جمعي، تأثير الأقليات على الإستقرار السياسي للدولة، دراسة حالة الأقلية الكردية في تركيا في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية ٢٠٠٢ – ٢٠١٨، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، ٢٠١٩، ص ١٣٩.

أدى القمع التركي للاكراد منذ عهد أتاتورك إلى تشويه الصورة الذهنية للحكومات التركية المتعاقبة، فضلاً عن تراجع تركيا في سجلات حقوق الإنسان بالنظر الى مقتل ما يقرب من (٤٠) ألف كردي واعتقال الآلاف، وفي الصدارة عبد الله أوجلان زعيم منظمة حزب العمال الكردستاني التي تخوض الكفاح المسلح ضد الدولة التركية.

وعلى الرغم من سلسلة من الإجراءات الإصلاحية لمحاولة تهدئة احتقان الأقليات إضافة إلى وعود انتخابية بتسوية أوضاع الأقليات، وفتح الطريق السياسي أمام مشاركتها في هياكل الدولة ومؤسساتها المجتمعية، إلا أن هذه الإجراءات لم تفلح في تهدئة توترهم المكتوم.

فقد رفض الأكراد هذه الإصلاحات التي لم تول أهمية لمطالبهم الرئيسية وفي مقدمتها الحق في التعلم والتدريس باللغة الكردية، كما عارضتها الأقلية العلوية لعدم تخصيص أماكن للعبادة أو توفير دعم مالي لهم من مؤسسة الشؤون الدينية التي تولي اهتماماً ببناء المساجد سواء في تركيا أو خارجها[١٤].

[١٤]- كرم سعيد، باحث متخصص في الشأن التركي، الإنتخابات التركية وفرص تسوية قضايا الأقليات، الأكراد والعلويين نموذجاً، مجلة الديمقراطية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، ٢٠١٥/٣/٢٨، https://acpss.ahram.org.eg/News/5419.aspx .

النظام السياسي السائد في تركيا وآلية احتساب الأصوات في الإنتخابات

أولاً: النظام السياسي السائد:

منذ تأسيسها عام ١٩٢٣ كانت تركيا جمهورية ذات نظام ديمقراطي برلماني حسب ما ينص عليه الدستور، لكن بناءً على رغبة أردوغان تم تغيير ذلك، حيث استطاع حزب أردوغان، العدالة والتنمية بدعم من حليفه القومي المتشدد، حزب الحركة القومية، تعديل الدستور عام ٢٠١٧؛ وبعد انتخابات ٢٠١٨ تم اعتماد النظام الرئاسي، ومنذ ذلك الحين يتولى رجب طيب أردوغان رئاسة البلاد ورئاسة الحكومة أيضاً، حيث تم إلغاء منصب رئيس الوزراء بموجب التعديل الدستوري.

وأصبح رئيس الجمهورية ينتخب من الشعب مباشرةً لمدة خمسة أعوام ولديه صلاحيات واسعة، فهو الذي يعين ويقيل الوزراء وكبار موظفي الدولة حسب تقديره، ويرأس الحكومة. ويستطيع الوزراء الذين عينهم الرئيس إقالة المحافظين وممثلي الولايات والمحافظات وصولاً إلى البلديات المحلية، وهكذا يستطيع الرئيس أن يمارس نفوذه حتى على البلديات .

كما يمكن لرئيس الدولة إصدار مراسيم رئاسية وتعيين من يشغلون الكثير من المناصب في السلطة القضائية والمالية والتعليم، وتتبع الإدارات المهمة والحساسة مثل الأمن أو مؤسسة الشؤون الدينية الرئيس مباشرة.

ومن خلال النظام الرئاسي تم إلغاء الحياد السياسي أيضاً، وهكذا يترأس أردوغان حزبه الحاكم، العدالة والتنمية أيضاً، ولم يعد هناك فصل بين المنصبين.

ثانياً: آلية إحتساب الأصوات في الإنتخابات

إن آلية إحتساب أصوات الناخبين لتحديد الفائزين في الإنتخابات الرئاسية والبرلمانية، في مواد الدستور التركي وقانون رقم (٧٣٩٣) بشأن تعديل قانون إنتخاب أعضاء البرلمان، كالتالي:

- **الإنتخابات الرئاسية:**

يحتسب فوز المرشح الرئاسي في الإنتخابات وفقًا للآلية المنصوص عليها في التعديل الدستوري لعام ٢٠٠٧ الذي يعتمد نظام الأغلبية المطلقة من الأصوات الصحيحة بمعنى حصول الفائز على (٥٠%+١) من الأصوات، وحال عدم قدرة أحد المرشحين على حسم النتيجة من الجولة الأولى يتوجه الناخبون لجولة إعادة ثانية يخوضها المرشحان الحاصلان على أعلى عدد أصوات خلال الجولة الأولى، ويصبح الحاصل على الأغلبية المطلقة رئيسًا لمدة خمس سنوات، بينما حال وجود مرشح واحد فقط تجري الإنتخابات على جولة واحدة، ويصبح المرشح رئيسًا حال جنى الأغلبية المطلقة من الأصوات الصحيحة، وفيما يتعلق بالإنتخابات الحالية، يتنافس على المنصب ٣ مرشحين لم يتمكن أحدهم من حسم الجولة الأولى، وبالتالي كان هناك جولة إعادة جرت يوم ٢٨ مايو .

- **الإنتخابات البرلمانية:**

تعتمد تركيا نظام "هوندت" للتمثيل النسبي لتوزيع المقاعد البرلمانية الـ ٦٠٠ على الأحزاب المرشحة، ويقوم على قسمة عدد الأصوات التي حصل عليها الحزب في الدائرة الإنتخابية على الأرقام بشكل تصاعدي ابتداءً من (١) حتى الوصول لعدد النواب المحدد للدائرة، ثم توزيع المقاعد على الأحزاب السياسية باختيار الأرقام الأعلى الناتجة عن عملية القسمة، بحيث تحصل القائمة ذات أعلى متوسط تصويت على المقعد الأول، تليها القائمة الحاصلة على نسبة أقل من الأولى تحصل على المقعد الثاني، وهكذا حتى يتم تخصيص جميع المقاعد بالدائرة، مع مراعاة تجاوز الحزب العتبة الإنتخابية المقررة بموجب القانون رقم ٧٣٩٣ بنسبة (٧%)، أما في حالة التحالفات

فلا يتطلب الأمر اجتياز كل حزب منفردًا عتبة الـ(٧%) وإنما يكفي تجاوزها بإجمالي أصوات التحالف، وفي هذه الحالة يتم احتساب عدد المقاعد للأحزاب المكونة للتحالف بقسمة إجمالي عدد المقاعد التي حصل عليه التحالف على نسبة الأصوات التي أحرزها كل حزب. أما الأحزاب أو التحالفات التي لم تستطع الحصول على نسبة (٧%) توزع أصواتها على الأحزاب والتحالفات الأخرى حسب نسبة التصويت التي حصلت عليها في نفس الدائرة الانتخابية.

كما أنه حق لـ٦٠ مليونًا و٦٩٧ ألفًا مسجلين على قوائم الاقتراع المشاركة في العملية الإنتخابية، بينهم ٤ ملايين و٩٠٤ آلاف يصوتون للمرة الأولى. وقد أظهرت نتائج الإنتخابات نسبة مشاركة مرتفعة تقدر بـ(٨٦,٩٨%)، وهي نسبة تقارب معدلات الإنتخابات الماضية عام ٢٠١٨ التي سجلت نسبة مشاركة قدرت بـ(٨٨,١٩%) بالنسبة لشقها الرئاسي و(٨٦,٢٣%) بالنسبة لشقها البرلماني. وتتميز الإنتخابات التركية تقليديًا بنسب الإقبال العالية (الأعلى في أوروبا)، نظراً لحالة الاستقطاب المستمرة التي تهيمن على الشارع التركي وفق أسس أيديولوجية ودينية وعرقية وغيرها، وهي حالة تصاحبها مواقف مستقطبة لدى أنصار الأحزاب الرئيسية تجاه الآخر السياسي، وتدفع الناخبين للتصويت لحزب أو تحالف أو مرشح بعينه رغم التحفظات على أدائه السياسي .

الإنتخابات التركية ٢٠٢٣

بعد معركة إنتخابية حامية دامت أسبوعين والتي بدأت الجولة الأولى فيها في ١٤ مايو ٢٠٢٣ ، والجولة الثانية في ٢٨ مايو ٢٠٢٣، فاز الرئيس التركي رجب طيب أردوغان بالدورة الثانية للإنتخابات الرئاسية بولاية ثالثة، حيث أعلنت الهيئة العليا للإنتخابات التركية[١٥]، الأحد الموافق ٢٨ مايو ٢٠٢٣ ، أن الرئيس رجب طيب أردوغان قد فاز رئيساً للبلاد وحصل على (٥٣,٤١%) من الأصوات، فيما حصل مرشح المعارضة كمال كليتشدار أوغلو على (٤٦,٥٩%).

وبلغت نسبة المشاركة في الإنتخابات التركية في الجولة الثانية (٨٣,٩٩%) فيما بلغت نسبة التصويت في الخارج (٩١,٣١%).

وقد شارك المواطنون الأتراك في العملية الإنتخابية في أكثر من (١٩١) ألف صندوق إقتراع من أجل إنتخاب رئيس جديد للبلاد لمدة (٥) سنوات، وكانت عمليات الاقتراع تسير بسهولة وبصورة إنسيابية، دون وقوع مشكلات تذكر، وفقاً للجنة العليا للإنتخابات.

وكانت مراكز الإقتراع قد فتحت أبوابها للناخبين في الساعة الثامنة صباحاً بالتوقيت المحلي (الخامسة صباحاً بتوقيت غرينيتش)، وأغلقت في تمام الساعة الخامسة مساءً بالتوقيت المحلي (الثانية مساء بتوقيت غرينيتش).

ولقد بلغت نسبة المشاركة في الإنتخابات في الجولة الأولى التي جرت في ١٤ مايو ٢٠٢٣، ما يقارب (٨٧%) على المستوى الداخل التركي، بواقع (٥٣) مليوناً و٩٩٣ ألفاً و٥١ ناخباً، من أصل ٦٤ مليوناً و١٩٠ ألف ناخب، وجاءت أصوات ٥٢ مليوناً و٦٢٦ ألفاً و٩٧٩ منهم صحيحة. وتعكس هذه النسب فارقاً ضئيلاً بينها وبين نسب المشاركة في انتخابات عام ٢٠١٨، والتي بلغت فيها نسبة المشاركة ٢٨٦.% بواقع ٥١ مليوناً و١٨٨ ألف ناخب، أي بمعدل مشاركة أقل عن ٢٠٢٣ فيما يتعلق بعدد الناخبين والنسب التصويتية. وبلغت نسبة تصويت الأتراك بالخارج ٥٣% بواقع مليون و٧٦٩ ألف ناخب مغترب، بنسبة مشاركة هي الأعلى منذ عام ٢٠١١، وبفارق ٨% عن نسب تصويت عام ٢٠١٨

يمثل الشباب كتلة تصويتية كبيرة تنافست عليها الأحزاب والقوى السياسية المختلفة، وبرز تأثير حوالي (٤) ملايين ناخب من هذا الجيل والذين صوتوا لأول مرة في هذه الإنتخابات التي عقدت في مايو ٢٠٢٣، لذلك كان لهم دور مهم في إتجاه الإنتخابات نحو جولة الإعادة، ويتأكد ذلك بمحاولات الأحزاب المختلفة لشراء ولائهم ودعمهم.

ولقد فاز تحالف الجمهور المتكون من حزب العدالة والتنمية وحزب الحركة القومية وأحزاب أخرى بنسبة (٤٩,٤٦%) من أصل (٦٠٠) مقعد، فيما تمكن تحالف الأمة الفوز بنسبة (٣٥,٠٢%)، وتجاوز تحالف العمل والحرية الذي يضم الشعوب الديمقراطي العتبة الإنتخابية وحصل على ما نسبته (١٠,٥٣%) من الأصوات وذلك وفق ما أعلنته وكالة أنباء الأناضول[١٦].

الجدير بالذكر أن الدين برز كعامل مهم في التوجهات التصويتية للناخب التركي؛ إذ حظى حزب العدالة والتنمية الذي يتزعمه الرئيس التركي الحالي رجب طيب أردوغان بدعم قوي من الناخبين المحافظين. وفي هذا السياق، كان الإنتماء الأيديولوجي عاملاً حاكماً في التوجهات التصويتية للناخب التركي الذي يتأثر بالقيم والمبادئ التي يدافع عنها الحزب المرشح. وأبرزت أماكن تصويت مرشحي الإنتخابات الرئاسية، وزعيمي أكبر تحالفين انتخابيين في تركيا في ختام حملاتهم الإنتخابية سطوة التوجه الأيديولوجي لديهم؛ فبينما

---

[١٥] - موقع الإنتخابات التركية، https://ysk.gov.tr/en/welcome/1788 .

[١٦] - الإنتخابات التركية ، وكالات أنباء الأناضول، على الموقع:
https://www.aa.com.tr/ar/%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%AA%D8%AE%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A9 .

أدلى أوغلو بصوته في عاصمة تركيا الحداثية، أنقرة، وزار ضريح الزعيم التركي مصطفى كمال أتاتورك ووضع القرنفل عليه، حرص أردوغان على التصويت في إسطنبول بما لها من إرتباط بإرث الدولة العثمانية إضافةً إلى رمزية صلاته بمسجد "أيا صوفيا" التاريخي.

كانت سياسة الرئيس أردوغان الخارجية منذ وصوله إلى السلطة قبل عشرين عاماً قائمة على مبدأ ، لا مشاكل أو بمعنى أدق "صفر مشاكل" مع دول الجوار، إلا أن هذه السياسة قد تراجعت مع الوقت، لاسيما مع بدء مرحلة "الربيع العربي" عام ٢٠١١. طبعاً لم تكن الأعوام الأخيرة لحكم أردوغان داخلياً مريحة، فقد اتسمت بمواجهة سياسية وإعلامية كبيرة مع التيارات العلمانية، والليبرالية في البلاد التي أخذت عليه ميله المتعاظم إلى محاصرة المد الليبرالي في البلاد ورفع منسوب الحكم المتسلط، وخصوصاً بعد محاولة الإنقلاب الفاشلة عام ٢٠١٦، ثم تعديل الدستور عام ٢٠١٧ الذي عزز الصلاحيات الرئاسية على حساب صلاحيات البرلمان، مما حول نظام الحكم في تركيا من برلماني إلى رئاسي.

فاز أردوغان بولاية ثالثة، وفاز معه التحالف الحاكم بالبرلمان، لكن يجب الأخذ في الإعتبار. أن المعارضة التي خسرت هذه الجولة، قد أفلحت في مكان ما بحشد نصف المجتمع تقريباً خلفها. من هنا سيتعين مراقبة مسار أردوغان وحزبه، لاسيما ما يحضره بمناسبة الإحتفال بمئوية الجمهورية التركية الأولى .

المصادروالمراجع

- عقيل سعيد محفوض، جدليات المجتمع والدولة في تركيا: المؤسسة العسكرية والسياسة العامة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتجية، أبو ظبي، ٢٠٠٨م، ص٧٨.
- محمد نور الدين، تركيا الجمهورية الحائرة: مقاربات في الدين والسياسة والعلاقات الخارجية، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، ١٩٩٨م،٧١.
- تقرير صادر عن مكتب حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة عن عمليات الدمار الشامل والإنتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان في جنوب شرق تركيا، مارس ٢٠١٧، على الرابط: https://www.ohchr.org/sites/default/files/Documents/Countries/TR/OHCHR_South-East_TurkeyReport_10March2017.pdf .
- حميد بوزرسلان، تاريخ تركيا المعاصرة، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء- المغرب، الطبعة الثانية ٢٠١٠م، ص٥٥.
- رحاب الزيادي، حدود التأثير والتأثر: الأكراد في إقليم الشرق الأوسط، المركز المصري للفكر والدراسات الإستراتيجية، أكتوبر ٢٠٢٢.
- أسماء جمعي، تأثير الأقليات على الإستقرار السياسي للدولة، دراسة حالة الأقلية الكردية في تركيا في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية ٢٠٠٢ – ٢٠١٨، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، ٢٠١٩، ص ١٣٩.
- كرم سعيد، باحث متخصص في الشأن التركي، الإنتخابات التركية وفرص تسوية قضايا الأقليات، الأكراد والعلويين نموذجاً، مجلة الديمقراطية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، ٢٠١٥/٣/٢٨، https://acpss.ahram.org.eg/News/5419.aspx .
- محمد عبدالعاطي: تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، الدار العربية للعلوم ناشرون، مكتبة مدبولي، ٢٠١٠م، ص ٩٧.
- إلهام الحدابي، قراءة في المشروع التركي، آفاق الممكنات وتحديات الواقع، أوراق سياسات، مركز الفكر الإستراتيجي للدراسات، للمزيد على الرابط التالي: https://fikercenter.com/wp-content/uploads/2023/05/Read-about-the-Turkish-project.pdf .
- ماري ماهر، ثبات التركيبة السياسية، دلائل نتائج الجولة الأولى من الإنتخابات التركية، المركز المصري للفكر والدراسات الإستراتيجية ، مايو ٢٠٢٣.
- الإنتخابات التركية ، وكالات أنباء الأناضول، على الموقع: https://www.aa.com.tr/ar/%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%AA%D8%AE%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A9.
- كلاليش تسعديت : تأثيرمسألة الاقليات في التأثير على النظام السياسي (حالة الأكراد) ، رسالة دكتوراة ، جامعة مولودي معمري ٢٠١٥
- موقع الإنتخابات التركية، https://ysk.gov.tr/en/welcome/1788 .